مساحات متزايدة من الاراضي، ليس فقط تلك التي كانت مواقع للجيش الاردني او المستملكة من قبل الحكومة الاردنية او التي كانت خاضعة لحارس املاك العدو، بل تعدت ذلك الى الاملاك الخاصة بالغائبين ومن ثم الحاضرين، باستغلال كافة بنود القوانين والاوامر العسكرية الكيفية. ونتيجة لهذه الاوامر اصبح وضع اليد على أية بقعة من الاراضي ممكناً بغض النظر عن ماهية ملكيتها وترك عبء التمسك بالقوانين واثبات الملكية على المواطنين انفسهم امام محاكم صورية وضع على رأسها ضباط عسكريون. وخلال السنوات القليلة الماضية ازداد النهم الصهيوني شراهة واتسمت عمليات المصادرة بلا مبالاة متناهية بالقوانين، واصبحت عملية الاستيلاء على الاراضي تأخذ طابعا لصوصيا صريحا من خلال ممارسات الشركات الوهمية واعمال التحايل على القانون وعمليات الابتزاز والتزوير بواسطة رجال العالم السفلي الاسرائيلي، وبأعمال الأمر الواقع المرتكزة على نظرية البلدوزر العبري وامتلاك الاراضي بواسطة وضع الاسلاك حولها.

وباختصار، تتصرف السلطات في هذه المرحلة وكأنها في سباق مع الزمن من اجل تحقيق اربعة اهداف جوهرية:

١. الاستيلاء على كل ما تستطيع الوصول اليه من اراضي الضفة الغربية.
٢. زيادة اعداد المستوطنات بحيث تغطي جميع بقاع الضفة الغربية.
٣. رفع اعداد المستوطنين بحيث تصل الى ربع مليون مستوطن حتى العام ١٩٨٥.
٤. تحجيم وحصر مناطق التواجد السكاني العربي.

وفي اطار خطتها لتحقيق هذه الاهداف تمتلك السلطات العسكرية والادارة المدنية عدداً من الامكانيات يمكن ايجازها بالتالي:

١. استغلال القانون: تحاول السلطات الاسرائيلية، قدر الامكان، ايجاد التبرير القانوني لاعمال المصادرة. وفي الحالات التي تعجز عن ذلك، فانها تترك عبء الاثباتات القانونية على اصحاب الاراضي بموجب الاوامر العسكرية الخاصة بذلك. وتستغل السلطات كافة بنود القوانين العثمانية والانتدابية والاردنية التي يمكن ان تحقق لها اغراضا بهذا الخصوص، وتستند كذلك على الاوامر العسكرية بتعديل اي بند يمكن ان يتعارض مع مخططاتها. ونتيجة لذلك، فان قرارات المحاكم التي تستند الى هذه الاوامر تتعارض في معظمها مع مصالح السكان.
٢. استغلال حجة الأمن: حيث تغلق السلطات مناطق واسعة وتمنع مجرد التواجد فيها دون امكانية

لمرافعة قانونية بذلك.
٣. استغلال الامكانيات المادية: نتيجة لتوفير مبالغ مالية ضخمة لشراء واستملاك الاراضي. وقد تم إنشاء عدد من الشركات والشبكات للقيام بعمليات الشراء بمساعدة عدد من السماسرة الذي يقومون بتزوير التواقيع وانتحال شخصيات اصحاب الأراضي.
٤. استغلال المرونة في اتخاذ القرارات الرسمية وتنفيذها: نتيجة للسلطة المطلقة والصلاحيات الواسعة للسلطات المحتلة، فانها تستغل عنصر الوقت لانجاز امور واقعة لايستطيع اصحاب الأراضي مواجهتها.

رابعا - الهدف العربي ووسائلة:

بغض النظر عن الاهداف القومية العربية فيما يتعلق بقضية فلسطين برمتها، وكذلك ما يتعلق منها بالأراضي المحتلة، فان ما يعنينا في هذه الدراسة هو هدف المواطن العربي في الاراضي المحتلة وبالتالي هدف الجهات والمؤسسات الرسمية العربية التي تتعامل مباشرة مع هذا المواطن وتكاد تلم بجميع المعاناة التي يتعرض لها.

ويتلخص هدف المواطن العربي في الضفة الغربية، في استمرار تواجده فوق ارضه بحيث تؤمن له الحياة الكريمة من مصادر عمل ذاتية. وامام الاجراءات الاسرائيلية التي تمس هدف هذا المواطن في الصميم، سواء من حيث سلب الأراضي أو فرض الضرائب او تعقيد اجراءات البناء او ارتفاع تكاليف المعيشة، فإن هدفه يصبح صعب التحقيق، واحيانا مستحيلا، مما يدفعه الى الهجرة وترك البلاد. وبهذا يتحقق الهدف الصهيوني المعاكس تماما لهدفه.

وتتفاوت اهداف المواطنين بمدى تأثرها بالمخططات الاسرائيلية، كما تتفاوت ردود الافعال المتعلقة بتلك المخططات، وبالطبع فإن هذا التفاوت يؤدي الى تمييع المواجهة ضد المخططات المعادية مما يجرد المواطنين من سلاح اساسي يمكن ان يخدم قضيتهم وهو المقاومة الشاملة مهما كانت وسيلتها سواء أكانت مسلحة ام عصيان مدني ام مقاومة سلمية. وعلى الرغم من مظاهر المقاومة والشعور بها، إلا ان عدم تنظيمها وعفويتها يفقدانها قوتها وبالتالي تأثيرها على مجرى الاحداث. وفي خضم ذلك، فإن القضايا الحياتية اليومية تتجسد بمدى الانجاز المتحقق من خلال وسائل متواضعة تؤثر بشكل او بآخر على حجم الهجمة الاستيطانية والتقليل منها أو إعاقتها.